علم اصول الفقه

قاعدة لاضرر ۴-۹-۱۴۰۲ ۳۲

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

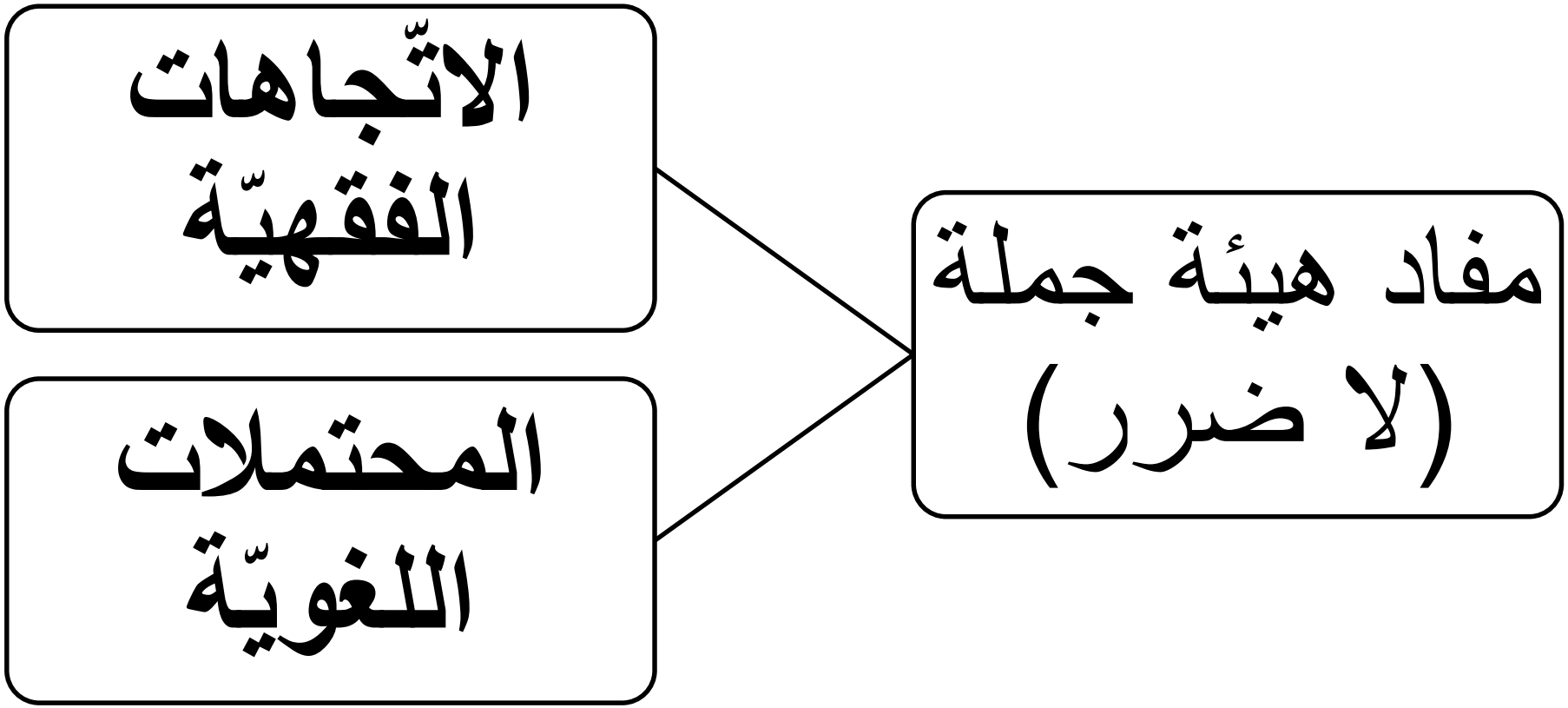

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۵۳۶

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

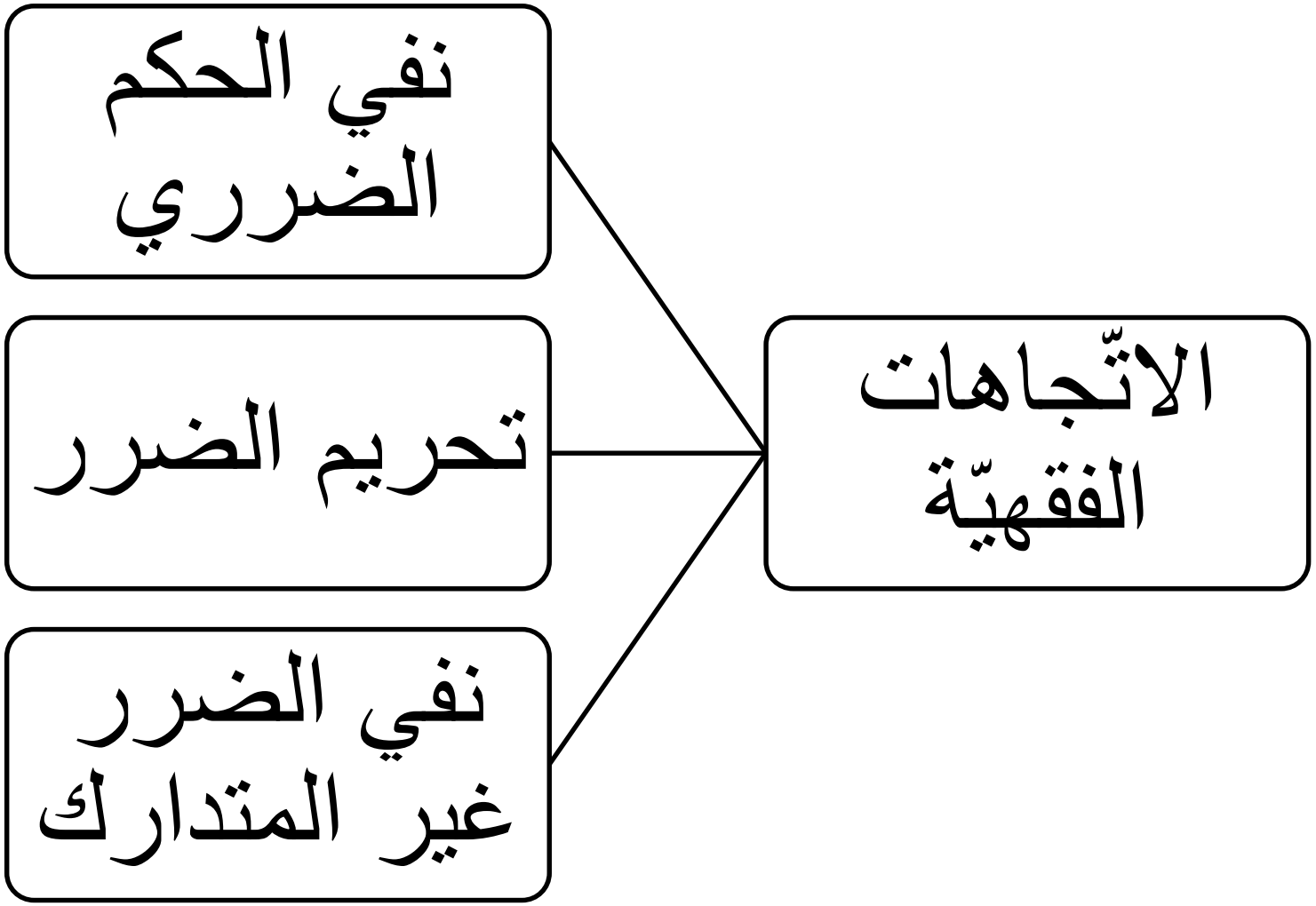

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۵۳۶

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

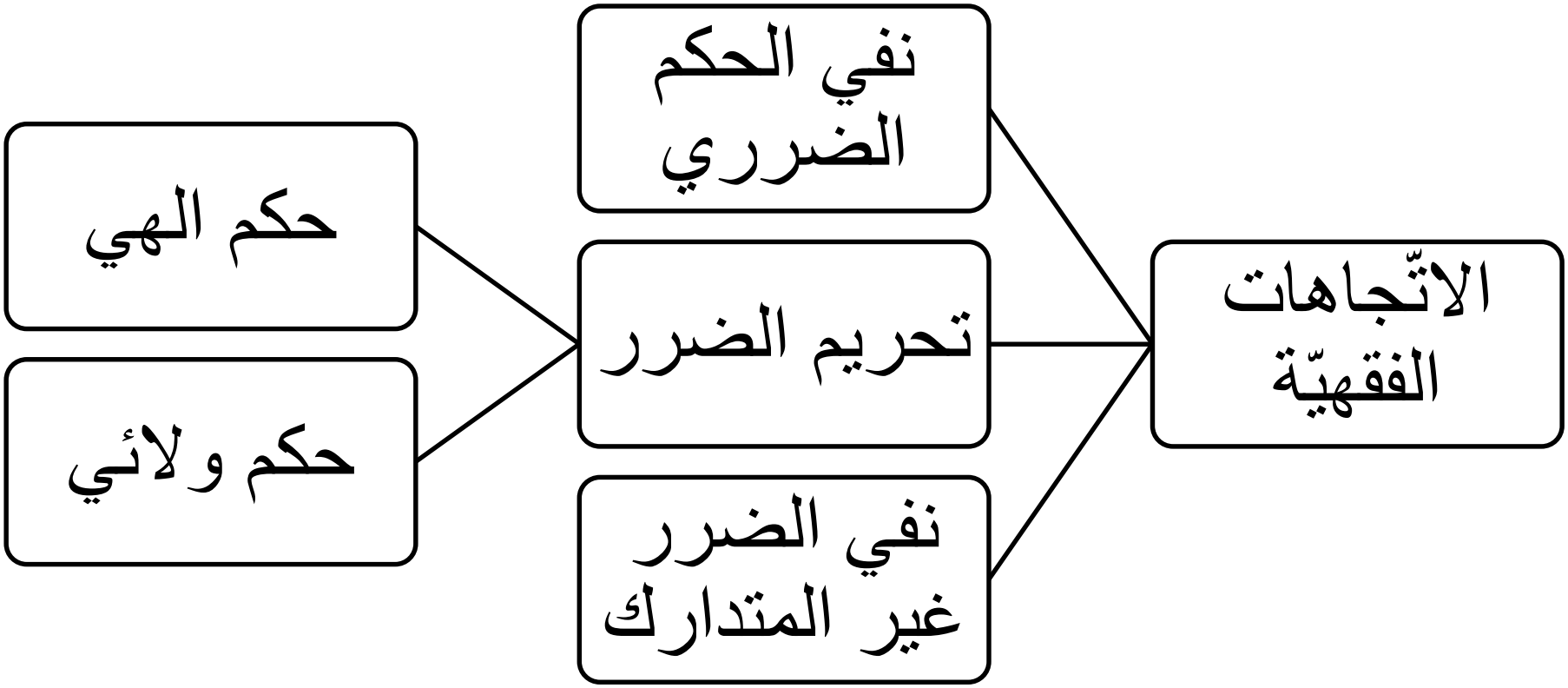

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۵۳۶

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

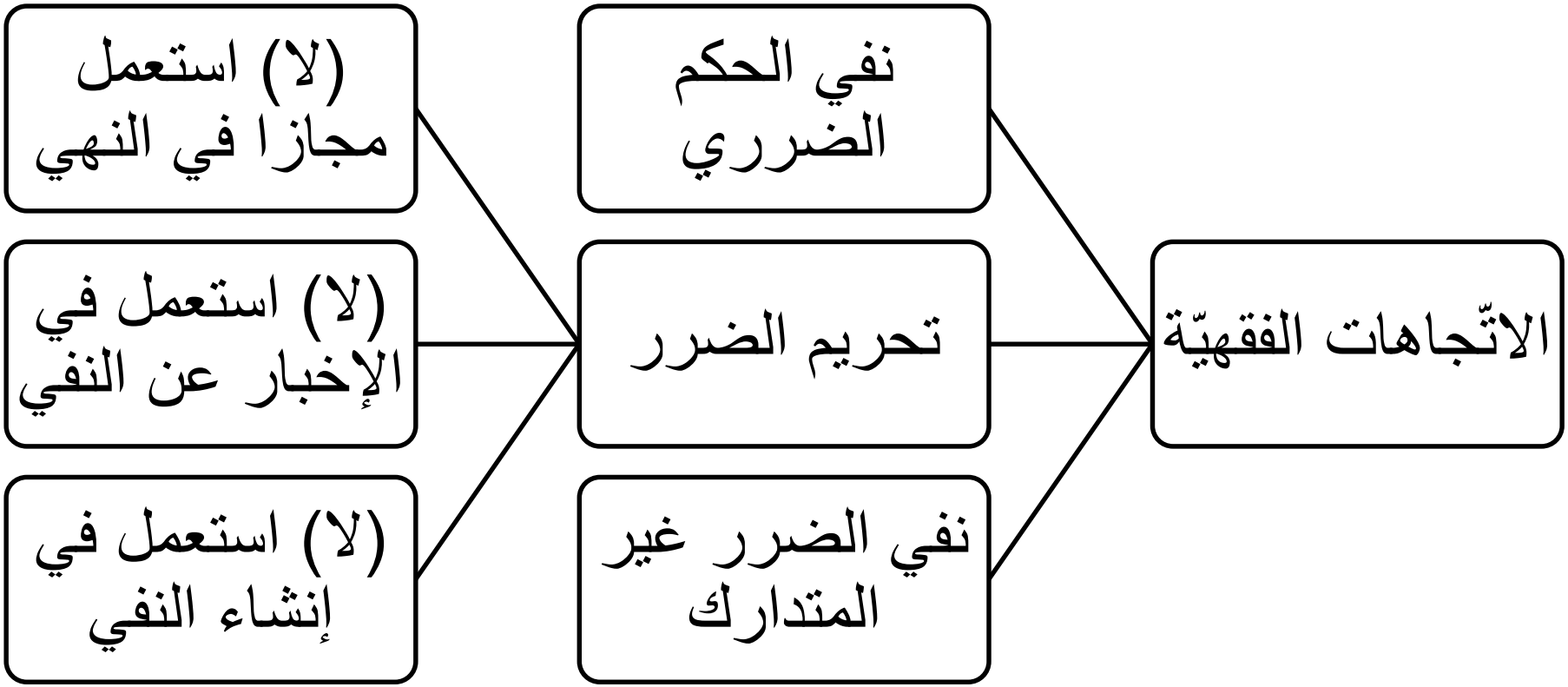

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۵۳۶

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

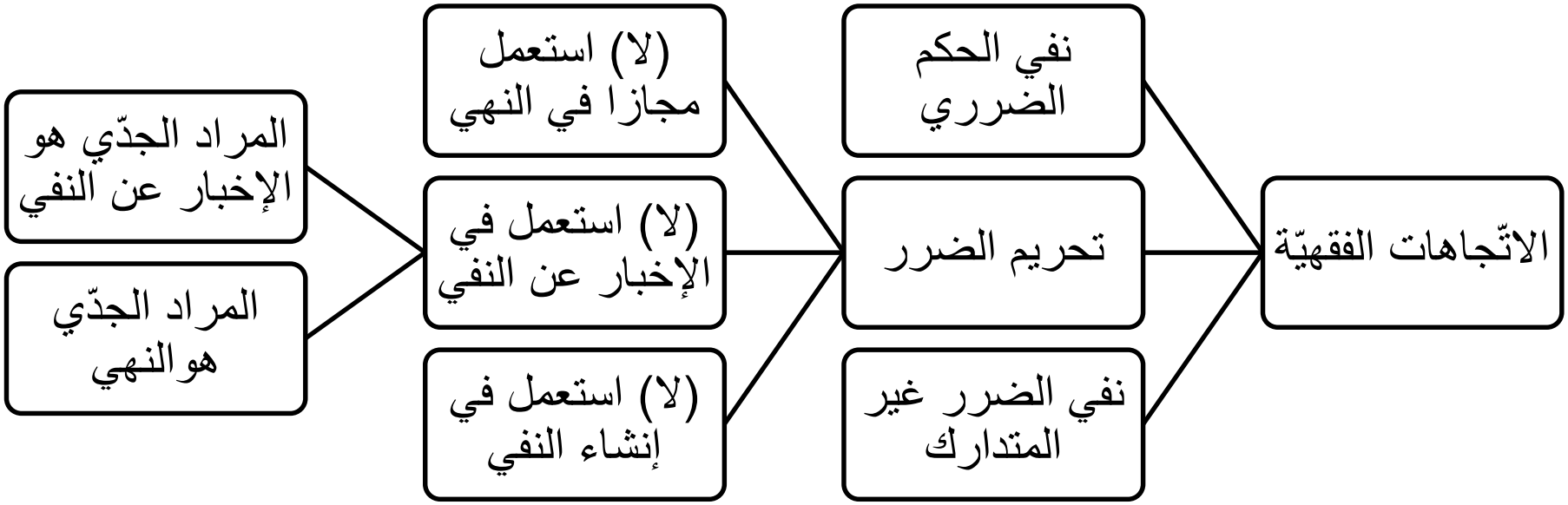

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۵۳۶

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

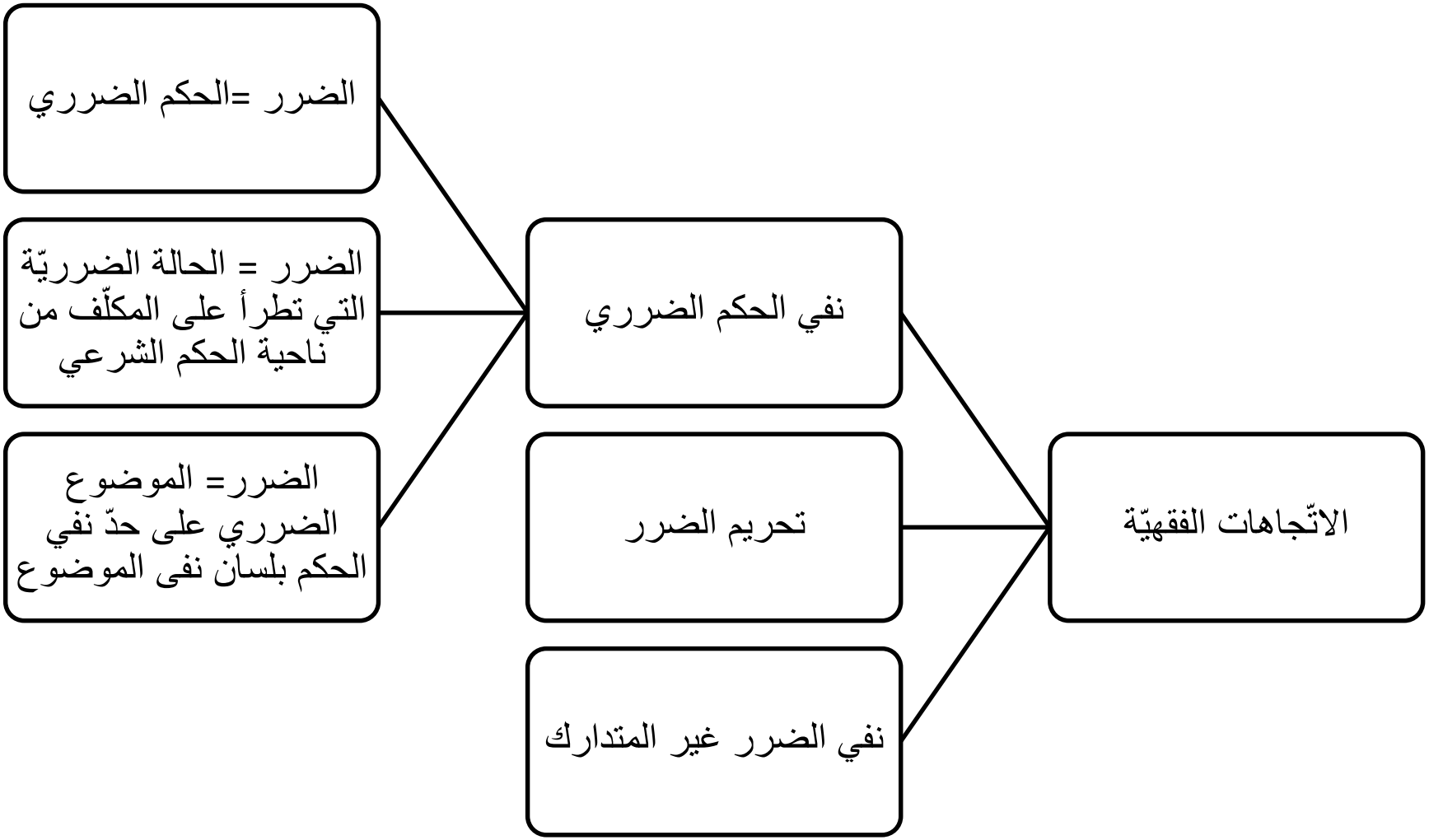

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۵۳۶

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

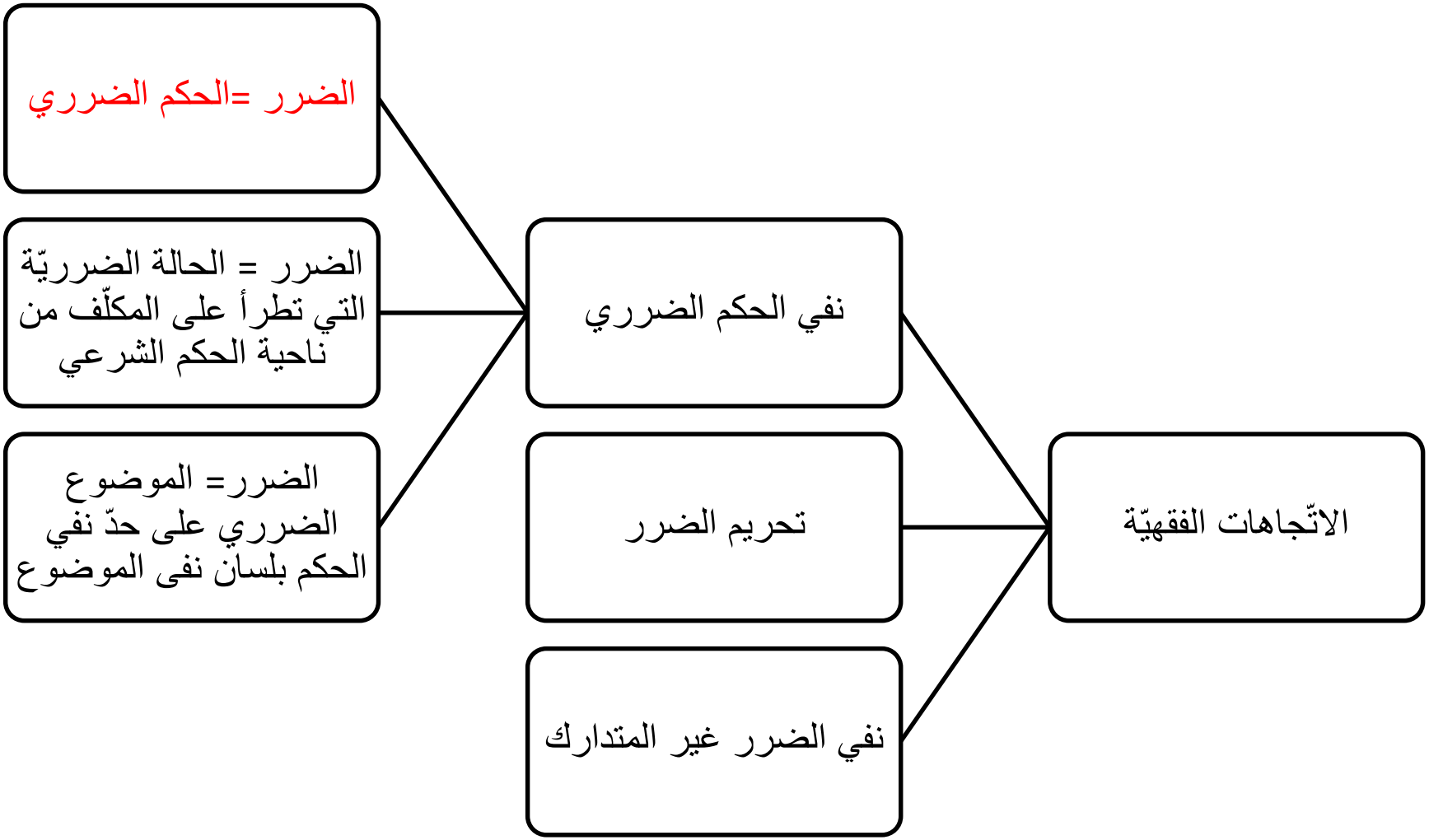

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۵۳۶

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

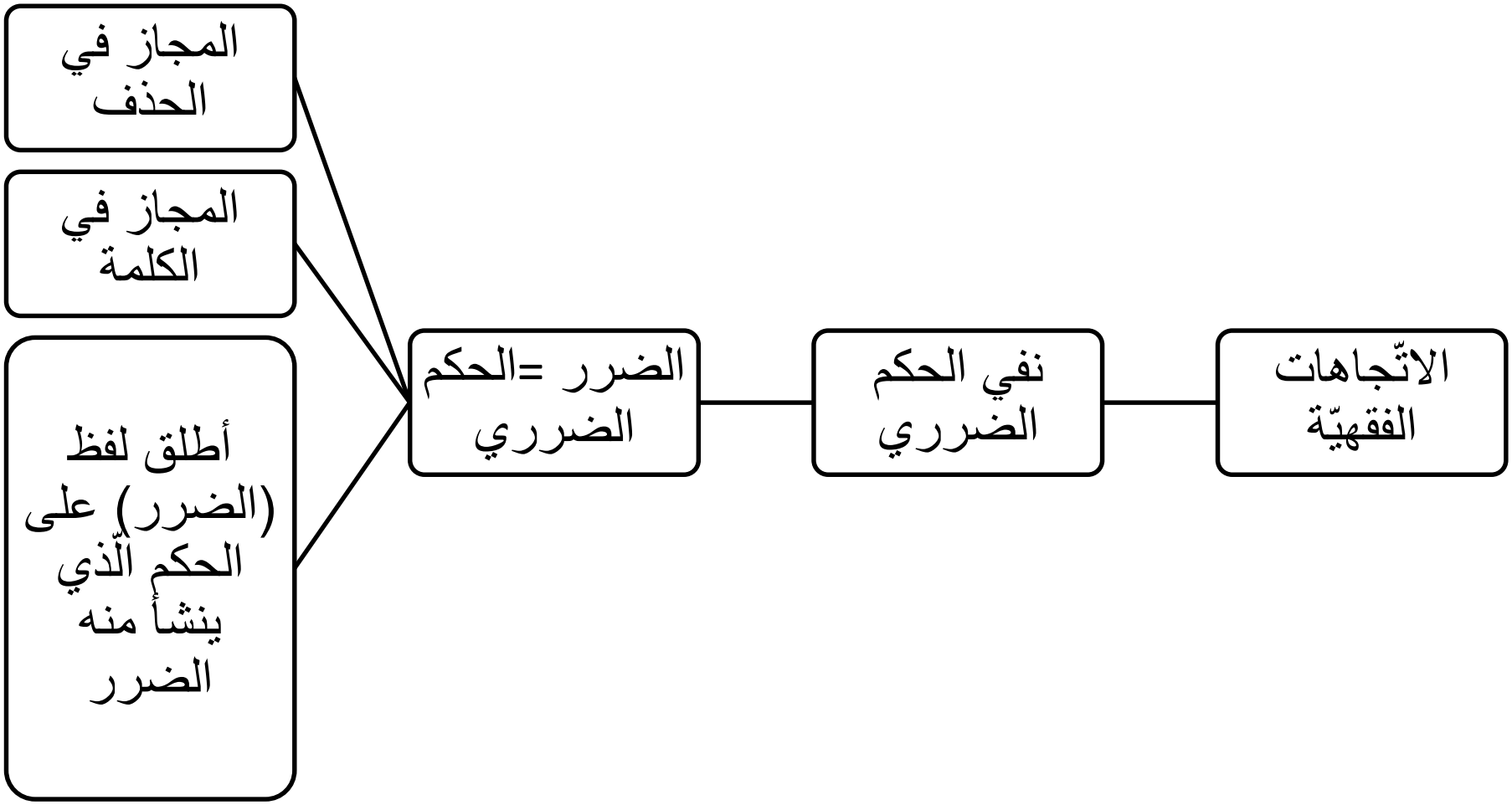

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۵۳۶

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

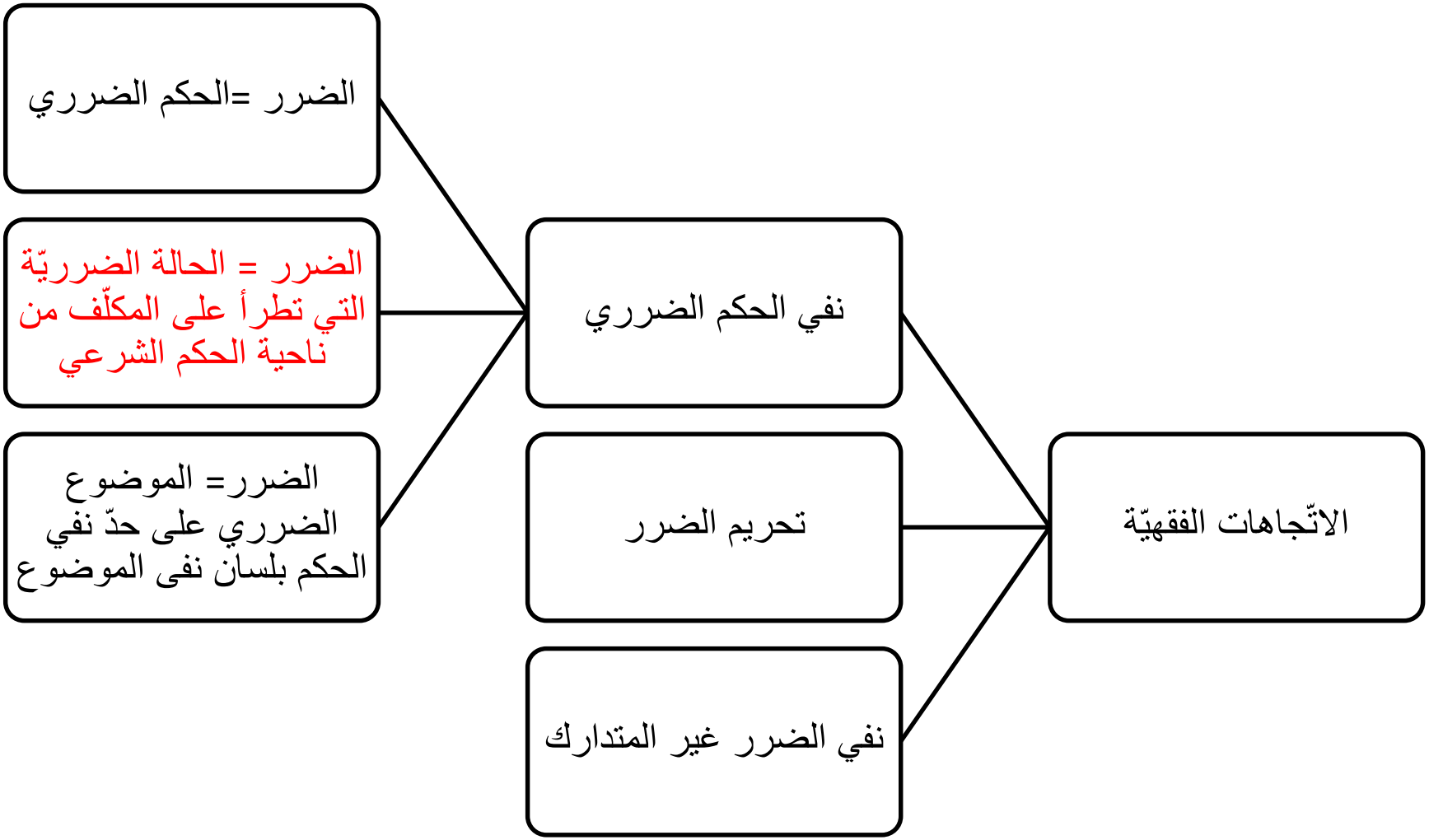

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۵۳۶

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

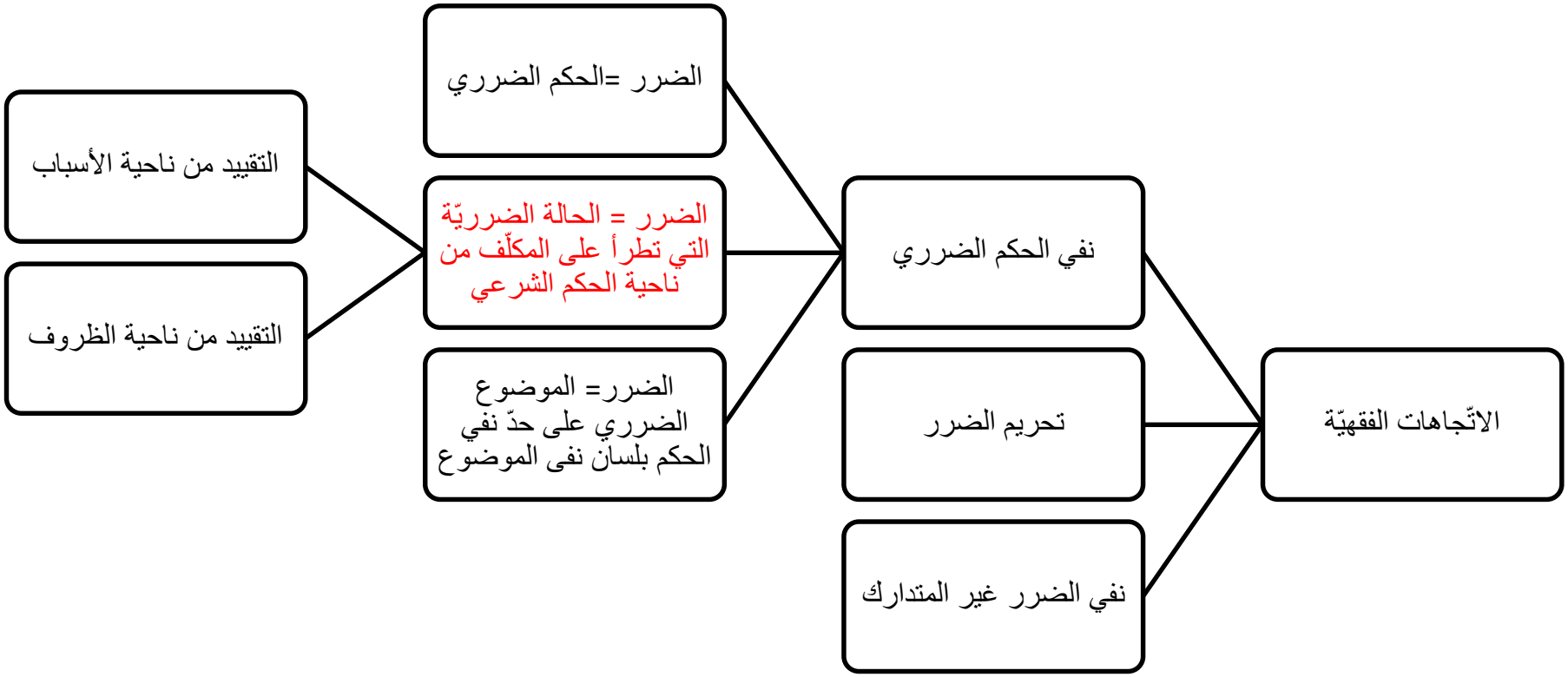

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۵۳۶

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

مباحث الأصول ؛ ج٤ ؛ ص٥٣٦

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

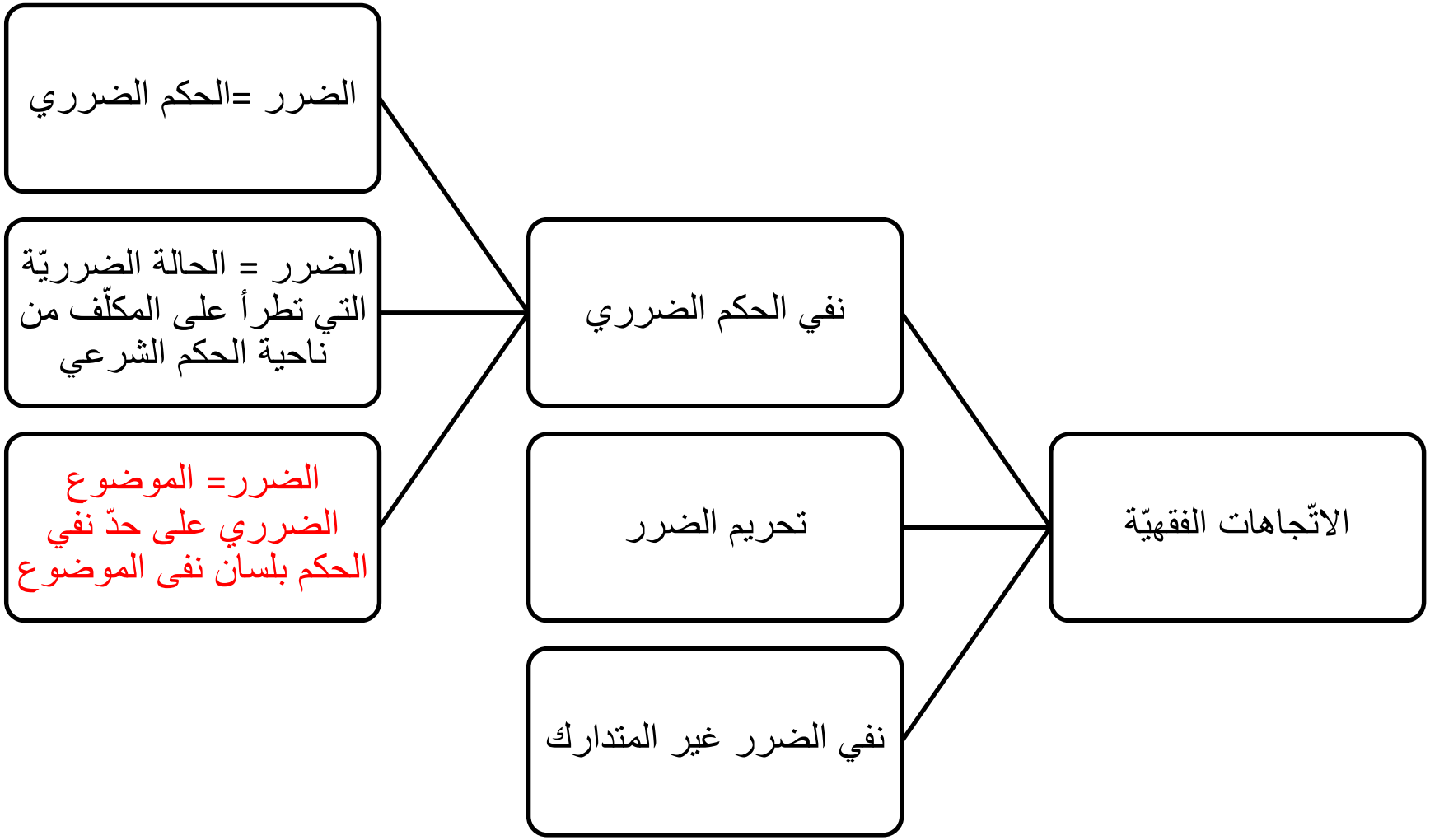

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۵۳۶

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

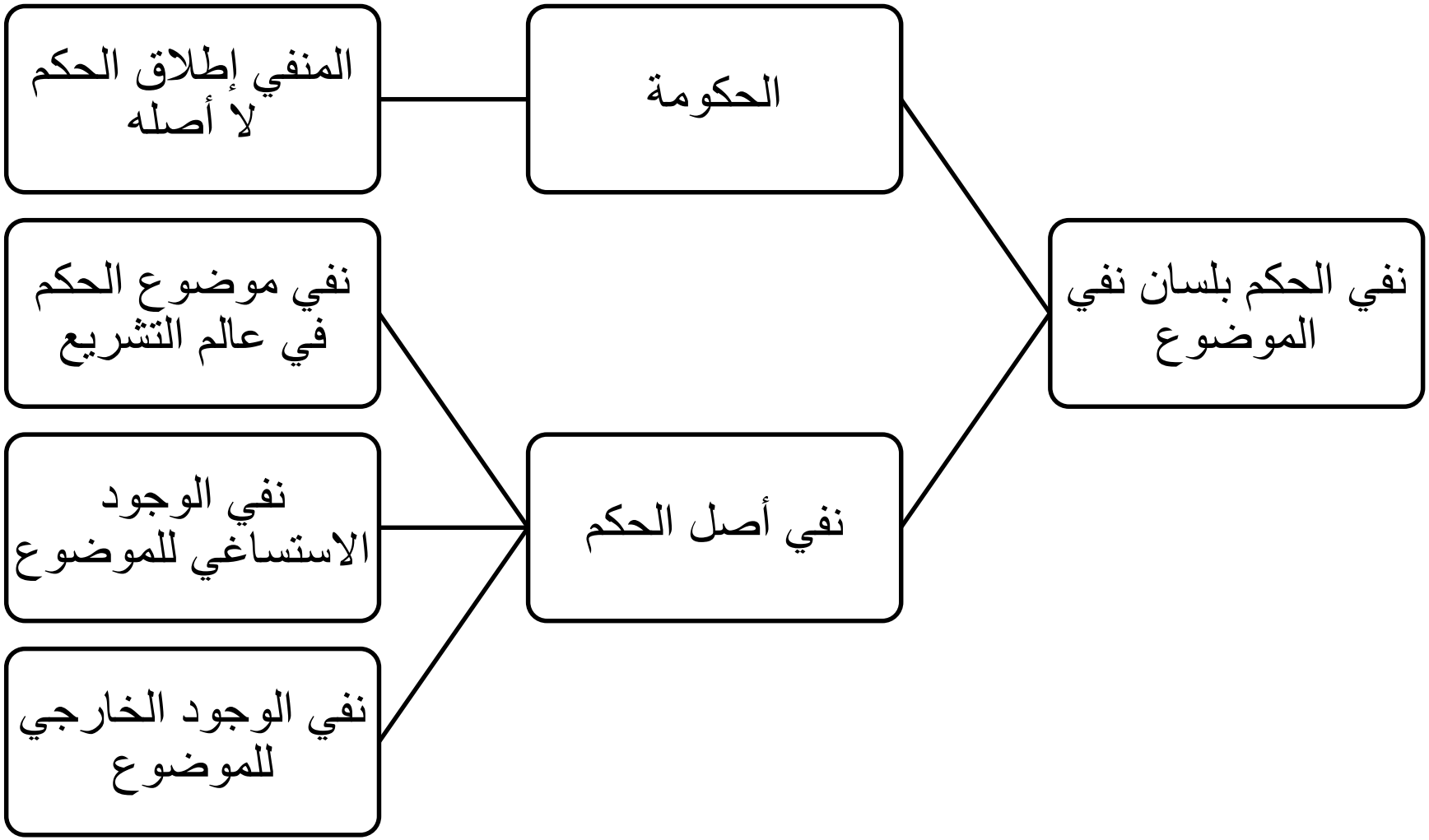

مفاد هيئة جملة (لا ضرر)

- و منها ما أفاده شيخنا العلامة رحمه اللّه على ما ببالى من ان نفى الضرر و الضرار انما هو فى لحاظ التشريع و حومة سلطان الشريعة، فمن قلع أسباب تحقق الضرر فى صفحة سلطانه بنفى الأحكام الضررية و المنع عن إضرار الناس بعضهم بعضا و حكم بتداركه على فرض تحققه يصح له ان يقول: لا ضرر فى مملكتى و حوزة سلطانى و حمى قدرتى، و هو رحمه اللّٰه كان يقول انه بناء على هذا يكون نفى الضرر و الضرار محمولا على الحقيقة لا الحقيقة الادعائية،

القواعد الفقهية و الاجتهاد و التقليد (الرسائل للإمام الخمينى)، ج١، ص: ٣٦

المختار فى لا ضرر

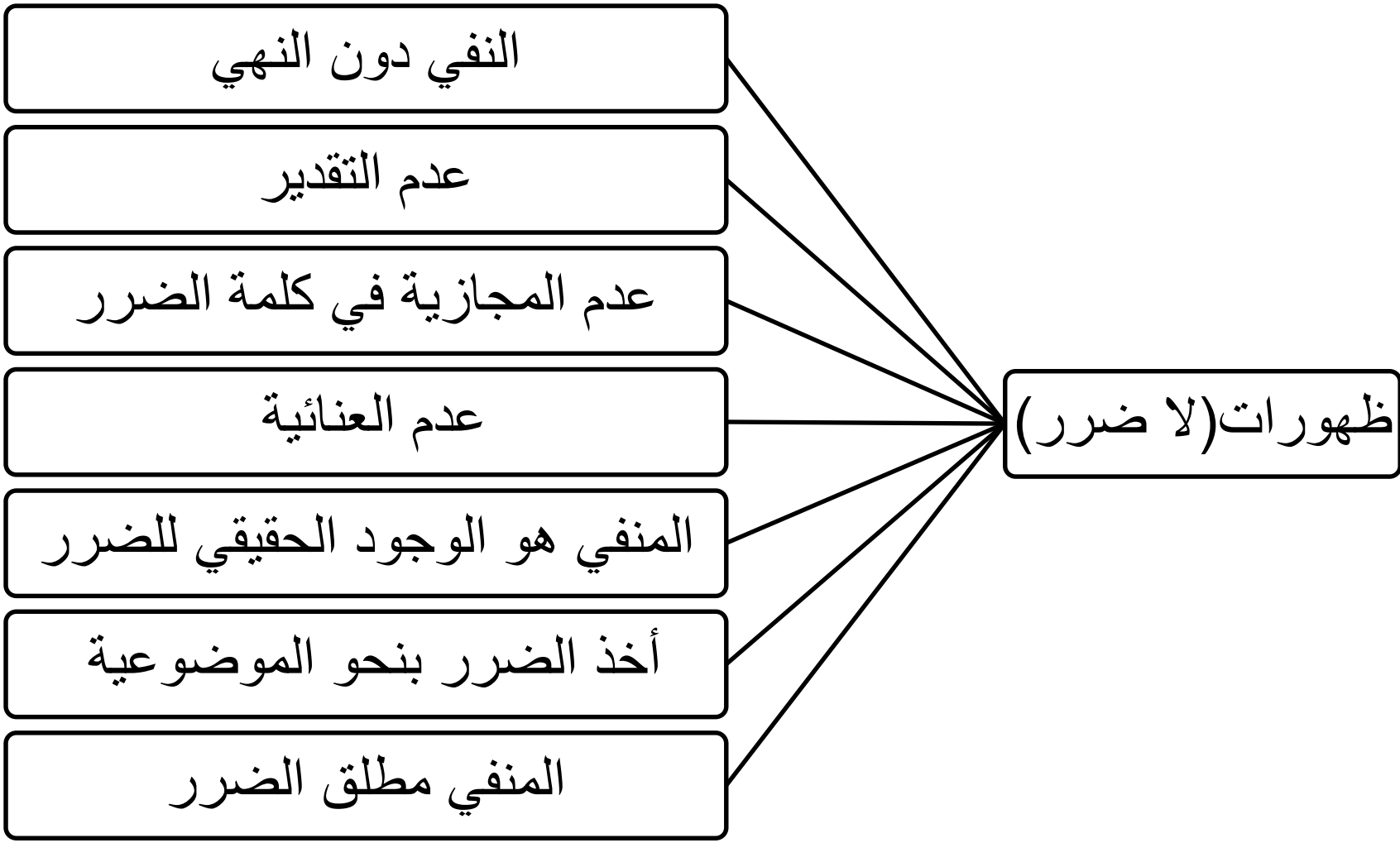

بحوث فى علم الأصول ؛ ج٥ ؛ ص٤٦٩

المختار فی لا ضرر

- المختار فی لا ضرر:
- و التحقیق: ان جملۀ (لا ضرر) لو خلیت و نفسها تکـون متضمنۀ لظهورات عدیدۀ کما یلی:

المختار فی لا ضرر

- ١- ظهورها فی النفی دون النهی، بل لعل استعمال (لا) الداخلة علی الاسم فی النهی لا یصح حتی مجازا.
- ٢- ظهور الکلام فی عدم التقدیر و ان المنفی هو المذکور صریحا و هو الضرر لا الحکم الناشئ منه الضرر.
- ٣- عدم المجازیة فی کلمة الضرر بإرادة الحکم الضرری منه.

بحوث فی علم الأصول ؛ ج٥ ؛ ص٤٦٩

المختار فى لا ضرر

- ۴- عدم العنائية بان يراد من نفى الموضوع نفى حكمه لكونه لازما له، أو غير ذلک من العنايات المتقدمة لنفى الحكم بلسان نفى الموضوع

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۵ ؛ ص۴۶۹

المختار فى لا ضرر

- ۵- ظهور الكلام في ان المنفـى هـو الوجـود الحقيقـى للضرر لا التشريعى أو الاستساغى.
- ۶- ظهوره فى أخذ الضرر بنحو الموضوعية لا الطريقية، و هذا ينفى احتمال المحقق النائينى (قـده) فـى المقـام حيث جعل الضرر عنوانا للحكم باعتباره مسببا توليـديا عنه.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۵ ؛ ص۴۶۹

المختار فی لا ضرر

- توضیح ذلک: ان جعل الضرر عنوانا للحکم و إن کان صحیحا عرفا- کما ذکرنا- باعتباره طریقا إلی الضرر الحقیقی و سببا له إلّا ان هذا لا یعنی ان مفهوم الضرر یصبح له مصداقان عرفا أحدهما الضرر الخارجی و الآخر مسببه فی عرض واحد، و انما یعنی صحة إطلاقه علی الفرد الطریقی عرفا إلّا انه عند ما یستعمل العنوان دون قرینة ینصرف لا محالة إلی إرادة الفرد الحقیقی منه کما هو فی المقام.

بحوث فی علم الأصول ؛ ج۵ ؛ ص۴۶۹

المختار فی لا ضرر

- على ان كلمة لا ضرار على ما اختاره و اخترناه يراد منه الضرر المتعمد و المتفنن فيه و هو ليس عنوانا للحكم الشرعى قطعا و لا مسببا عنه بل عن فعل المكلف و استغلاله الخبيث للحكم الشرعى فيكون المراد منه فرده الحقيقى و هو قرينة على إرادة الوجود الحقيقى من الضرر المنفى أيضا.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۵ ؛ ص۴۶۹

المختار فى لا ضرر

- ٧- الظهور الإطلاقى فى ان المنفى مطلق الضرر.

المختار فی لا ضرر

- و هذه الظهورات السبعة لو أريد التحفظ عليها جميعا لزم نفی كل ضرر خارجی فيالعالم و هو بديهی البطلان كما ذكرنا سابقا فلا بد من رفع اليد عن بعض هذه الظهورات.
-

المختار فی لا ضرر

- و الظهورات الثلاثة الأخيرة و إن كانت أضعفها فتتعين هی فی مقام السقوط و لكن هذا المقدار لا يكفی فی تعيين المقصود، إذ يتردد الأمر بين هذه الظهورات الثلاثة و لا معين لأحدها قبال الآخرين،

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۴۷۰

المختار فی لا ضرر

- نعم لو كانت كلمة (فی الإسلام) ثابتة أمكن رفع اليد عن الظهور الخامس و إرادة نفی الوجود الاستساغی فی الشريعة كما فی (لا رهبانية فی الإسلام) إلّا ان هذا لم يثبت فی سند صحيح.

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۴۷۰